أثر التطور الحضري والعمراني في الجانب الزراعي لمدينة البصرة ١٩٢١-١٩٥٨

الباحثة: سناء كريم رحمه

أ.د. جعفر عبد الدائم المنصور

جامعة البصرة – كلية التربية للعلوم الانسانية – قسم التأريخ

ملخص البحث:

تناول البحث دراسة اهم المشكلات التي واجهتها الزراعة في العراق بصورة عامة وفي مدينة البصرة بصورة خاصة بفعل التطور العمراني الذي شهدته البلاد في النصف الاول من القرن العشرين .كذلك التطرق الى تأثير الاقطاع على الاوضاع الزراعية ودور الاحتلال البريطاني في ذلك .ولم يغفل البحث اثر الكوارث الطبيعية وفي مقدمتها الفيضانات وموجات الجراد وغيرها التي شهدها العراق على تناقص الانتاج الزراعي واوضاع المزارعين .كما ناقش البحث اجراءات الدولة في معالجة انخفاض الانتاجية الزراعية واهم الوسائل التي اتبعتها في مساعدة المزارعين من اجل زيادة الانتاجية وفي مقدمتها انشاء المصرف الزراعي ودور هذه المؤسسة في رفد الفلاحين بالقروض المالية المطلوبة لتحسين امكانياتهم .كما تطرق البحث الى اهم الامراض والآفات التي فتكت بالمحاصيل الزراعية واهم طرق معالجتها ومدى تأثير ذلك على الاقتصاد الوطني . ودرس البحث اهم المشاريع الزراعية في البصرة خلال العهد الملكي ،مع التطرق الى الممكنة الزراعية واثرها في زيادة الانتاجية لدى الفلاح كما استعرض البحث اهم الجوانب السلبية بها.

الكلمات المفتاحية : التسليف الزراعي ،المكننة الزراعية ، الانتاجية ، المشاريع الزراعية .

Abstract:

The research dealt with the study of the most important problems faced by agriculture in Iraq in general and in the city of Basrah in particular due to the urban development witnessed by the country in the first half of the twentieth century. The research also touched on the impact of feudalism on agricultural conditions and the role of the British occupation in that, and the research did not neglect the impact of natural disasters, especially floods, locust waves and others that Iraq witnessed on the decline in agricultural production and the conditions of farmers. The research also discussed the state's procedures in addressing the decline in agricultural productivity and the most important means it followed in helping farmers to increase productivity, foremost of which is the establishment of the Agricultural Bank and the role of this institution in providing farmers with financial loans required to improve their capabilities. The research also highlighted the most important diseases and pests that killed agricultural crops and the most important ways to treat them and the extent of their impact on the national economy. The research studied the most important agricultural projects in Basra during the royal era, while addressing the agricultural potential and its impact on increasing the productivity of the farmer as the research reviewed the most important negative aspects.

Key words: agricultural credit, agricultural mechanization, productivity, agricultural projects .

العدد ٢ – المجلد ٤٨ – حزيران لسنة ٢٠٢٢

المقدمة

تعد دراسة التأريخ المحلي المعاصر في العراق من الموضوعات ذات الاهمية المثلى ، لما لها من دور في الكشف عن مجريات الاحداث المختلفة وتطورها في مختلف الميادين لاسيما الميدان الحضري والعمراني لمدن العراق ومنها مدينة البصرة التي تشكل من دون شك جزءاً مهماً وحيوياً من دراسة تاريخ الدولة العراقية المعاصرة ، ولأهمية ذلك اخترنا دراسة أثر التطور الحضري والعمراني في الجانب الزراعي لمدينة البصرة ١٩٢١–١٩٥٨ ليتم التعرف من خلالها على ابرز التطورات الحضرية والعمرانية التي نالها الجانب الزراعي لمدينة البصرة خلال مدة البحث لما لها من اهمية لاسيما وان الحياة الاقتصادية لمدينة البصرة كانت تعتمد الى حد كبير على الجانب الزراعي ، فضلاً عن ارتباطها ومساسها المباشر بحياة الناس.

ان دراسة هذا الموضوع ذات أثر مهم في التطور الحضري والعمراني للبصرة من خلال استعراض التطورات التي شهدها القطاع الزراعي للمدينة ، والتي ساهمت بدورها في تنمية وتطور حياة الناس خلال تلك الحقبة بعد ما كانت تعاني الكثير من المشكلات الاقتصادية .

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية

أثر التطور الحضري والعمراني في الجانب الزرعي لمدينة البصرة ١٩٢١-١٩٥٨

على الرغم من اعتماد الحياة الاقتصادية لمدينة البصرة على الجانب الزراعي بالدرجة الاساس ، نظراً لما تمتعت به تلك المدينة من ظروف طبيعية ساعدت على ذلك منها التربة الغرينية الخصبة ، وتوفر شبكة واسعة من الانهار والتي بلغ مجموعها على ضفتي شط العرب ٦٣٥ نهراً ، فضلاً عن مناخها الذي تميز بانه حار صيفاً ومعتدل شتاءً مصحوباً برطوبة عالية بسبب قربه من مياه الخليج العربي[١]، الا ان الجانب الزراعي في تلك المدينة قد وصف بالتخلف ، اذ عانى الكثير من العقبات والعثرات التي اعاقت تقدم التنمية الزراعية والتي ترجع الى عهد الهيمنة العثمانية فالاحتلال البريطاني[٢].

اذ تعرضت الزراعة في عهد الهيمنة العثمانية على العراق لاسيما البصرة الى الاهمال وذلك بسبب سياسة النهب المباشر التي انتهجتها الحكومة العثمانية وولاتها تجاه المزارعين ، فضلاً عن سياسة التعسف في فرض الضرائب المالية التي اعاقت التطور الزراعي [٣].

كما كان للحروب والفتن السياسية التي استمرت مدة طويلة سواء كانت الداخلية او الخارجية لاسيما الاطماع الفارسية لاحتلال البصرة انعكاس على عدم الاستقرار السياسي وفقدان الامن ، فكان من الطبيعي ان يؤثر ذلك على القطاع الزراعي من حيث تقلص المساحات المزروعة ، فضلا عن الحملات العسكرية التي كان الولاة يوجهونها لإخضاع العشائر والتي ادت الى احراق المحاصيل الزراعية و اتلافها حتى النصف الاول من القرن التاسع عشر[٤].

وعلى الرغم من المحاولات التي اجريت في منتصف القرن التاسع عشر من ولاة البصرة لإدخال بعض التحسينات على الجانب الزراعي لاسيما زراعة التمور التي كانت تشكل اهمية كبيرة في التجارة ، اذ كانت مالية البصرة تعتمد في وارداتها وفي تموين امورها الادارية والعسكرية على محصول ايراد التمور ، لذلك عملت على زراعة ما يقارب اربعين الف فسيلة من النخيل بهدف المحافظة على انتاجه بكميات وافرة ، ورغم ذلك لم يتحسن وضع الانتاج الزراعي بصورة عامة وهذا راجع على ما يبدو الى الاساليب الزراعية التي بقيت متأخرة طوال القرن التاسع عشر [٥].

استمر الحال على ما هو عليه حتى قيام الحرب العالمية الاولى ودخول قوات الجيش البريطاني للعراق عام ١٩١٤، فلما كانت البصرة قد مثلت بوابة دخول تلك القوات عند احتلالها للعراق بسبب موقعها المطل على الخليج العربي ، لذلك توجهت انظار رحال قواتها العسكرية نحو استغلال المحاصيل الزراعية لمدينة البصرة من اجل تأمين حاجة جيوشها الغذائية لاسيما بعد اضطراب احوال المعيشة ، مما ادى بطبيعة الحال الى ضآلة كميات الانتاج الزراعي وانخفاضه في تلك المدينة [٦].

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٢ - المجلد ٤٨ - حزيران لسنة ٢٠٢٣

وعلى الرغم من محاولة الادارة البريطانية القيام ببعض الاجراءات التي من شأنها ان تعزز بعض المشاريع العمرانية للقطاع الزراعي ومنها تأسيس شعبة زراعية عام ١٩١٧[٧] تعمل على زيادة الانتاج الزراعي وتحسنه من اجل تأمين حاجات السكان والجيش ، الا ان تلك المشاريع قد اقفلت بعد اعلان الهدنة [٨].

استمر القطاع الزراعي يعاني من مشاكله الزراعية طيلة مدة الاحتلال والانتداب البريطاني على العراق لاسيما بعد ان عملت بريطانيا بعد ثورة ١٩٢٠ على تعزيز سطوة النظام الاقطاعي[٩] عن طريق علاقاتها مع كبار رؤساء العشائر ، لذلك يمكن القول ان النظام الاقطاعي الذي أوجدته بريطانيا قد ساهم في تراجع تطور المشاريع الحضرية والعمرانية للقطاع الزراعي في العراق عامة والبصرة خاصة ، فلم يكن هم النظام الاقطاعي الوحيد الا استغلال جهود الفلاحين في الاراضي الزراعية وهذا ما دفع الفلاح الى ترك اراضيه الزراعية والهجرة الى مناطق اخرى، الامر الذي اثر بطبيعة الحال على تناقص الانتاج الزراعي لمدينة البصرة بسبب الاهمال الذي أصاب تلك الاراضي [١٠].

ومما زاد في تدهور الزراعة في البصرة هو الكوارث الطبيعية كالفيضانات والجفاف وهجوم الجراد والحشرات التي أثرت هي الاخرى على تناقص الانتاج الزراعي في مدينة البصرة ، لذلك يمكن القول ان الجانب الزراعي خلال مدة الاحتلال والانتداب البريطاني قد اتسم بالتخلف الحضري والعمراني ، وذلك من حيث عدم توفر الامكانيات اللازمة للزراعة من مضخات والالات حديثة وبناء السدود واقامة الخزانات ، فمن الطبيعي ان تكون النتيجة المنطقية لذلك هو اضطراب الاحوال المعاشية لأبناء العراق عامة وسكان البصرة خاصة بسبب تناقص الانتاج الزراعي رغم توفر المقومات الاساسية له وهذا ما عبر عنه الملك فيصل الاول(١٨٨٣-١٩٣٣) بقوله " سكان العراق فقراء جالسون على صناديق من ذهب " [١١]. وعلى ما يبدو ان الملك كان يشير الى حجم الفقر الذي عانى منه ابناء العراق قياساً مع ما كان يتمتع به من ثروات طبيعية لاسيما الارض الصالحة للزراعة والتي عدت عصب الحياة الاقتصادية .

لذلك حرصت حكومة العهد الملكي منذ بداية تأسيسها على اتخاذ بعض الاجراءات التي من شأنها ان تعالج بعض المشاكل التي عانى منها الانتاج الزراعي في العراق عامة والبصرة بشكل خاص ومنها :

١-التسليف الزراعي :

لما كان التسليف يمثل احد الامور الضرورية التي تساهم في الارتقاء بالقطاع الزراعي وتطويره من خلال العمل على تزويد المزارعين بالأموال اللازمة لشراء مختلف مستلزمات الانتاج الزراعي لذلك حرصت حكومة العهد الملكي على انشاء مصرف زراعي في البلاد يتمكن من خلاله الفلاح على اخذ ما يكفيه من المبالغ بطريقة القروض [١٢].

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٢ - المجلد ٤٨ - حزيران لسنة ٢٠٢٣

وعلى الرغم من ان فكرة نشوء وتأسيس المصرف الزراعي الصناعي في العراق ترجع الى عام ١٩٢٤ كما يفهم من التقارير الواردة الى وزارة المالية ، اذ كان الملك فيصل الاول (١٨٨٣-١٩٣٣) من اكثر المشجعين لتلك الفكرة وبذل جهداً من اجل انجازها ، فقد سافر الى لندن عام ١٩٢٦ لمفاتحة اصحاب رؤوس الاموال بذلك وتابع عملةٌ الا ان الفكرة لم تنجز وتأخر انجازها الى فترات لاحقة[١٣]. وهذا راجع على ما يبدو الى ان الدولة العراقية كانت في حينها في طور التكوين فلم تكن قادرة على انجاز مثل تلك المشاريع (المصارف) لاسيما وان ميزانيتها كانت محدودة.

وعلى الرغم من ذلك لم تتوقف فكره انشاء مصرف يقوم بمهمة تقديم السلف من اجل العمل على تطوير وتنمية القطاع الزراعي ، ففي عام ١٩٣٦ شهدت تلك السنه تأسيس أهم المشاريع العمرانية التي خدمت القطاع الزراعي وهو المصرف الزراعي الصناعي الذي لقي اهتماماً كبيراً من الملك غازي (١٩٢١-١٩٣٩)[١٤]، عندما توج ملكاً على العراق (١٩٣٣-١٩٣٩) اذ وجه اهتمامه نحو انجاز فكرة انشاء مصرف يعمل على تمويل المزارعين بالسلف الضرورية واللازمة لتنمية القطاع الزراعي، لاسيما وان ظروف الازمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩-١٩٣٣) والتي القت بضلالها على اقتصاد العراق قد حتمت انجاز مثل هكذا مشروع من اجل زيادة الانتاج[١٥].

لذا تقدمت الحكومة الملكية عام ١٩٣٥ بتقديم لائحة قانونية لأنشاء المصرف الى مجلس الامة ، وبالفعل تمت الموافقة على ذلك اذ تم افتتاحه بشكل رسمي في الثاني من حزيران ١٩٣٦[١٦].

ومن الجدير بالذكر ان المصرف الزراعي الصناعي قد أنشئ في بداية تأسيسه من اجل تقديم المساعدة والعمل على تحقيق التنمية الزراعية والصناعية معاً ، وفيما يخص مهامه الزراعية فقد تلخصت في تقديم السلف للفلاحين من اجل تسديد نفقات الزراعة والحصاد وشراء الآلات والماشية واصلاح الاراضي واحيائها ، وقد حدد المصرف مقدار القرض الذي يقدمه لكل شخص بأن لا يقل عن (١٥٠) دينار ولا تزيد عن ثلاثة الالاف دينار[١٧]. وهذا راجع على ما يبدو الى قلة رأسماله فقد بلغ رأس ماله في بداية تأسيسه ما يقارب نصف مليون دينار وهو مبلغ محدود قياساً اذا ما قورن برأسمال المصارف الزراعية الاخرى في مصر وتركيا وحتى سوريا ولبنان اذ بلغ رأس مال المصرف الزراعي التركي ما يقارب(٢٠)مليون دينار [١٨].

وعلى الرغم من الإمكانيات المحدودة للمصرف الزراعي الصناعي إلا أنه استطاع أن يحقق مشاريع جلية مهمة قدمت الى مناطق العراق لاسيما مدينة البصرة ، علماً ان المصرف المذكور كان قد استند في تقديم منح القروض للمزارعين على ضمانات تمثلت بالعقارات والأبنية المشيدة ، وكانت الفائدة التي يتقاضاها في بداية تأسيسه(٧%) [١٩]، وعلى الرغم من ذلك فقد ساهم المصرف في معالجة بعض المشاكل الزراعية التي اعاقت الإنتاج الزراعي في مدينة البصرة ومنها تخصيص مبلغ من المال لإقراض الملاكين من أجل معالجة أضرار حشرة المن التي فتكت بأشجار النخيل في البصرة عام ١٩٣٨[٢٠].

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ - المجلد ٤٨ - حزيران لسنة ٢٠٢٣

كما كان للمصرف الزراعي الصناعي دوراً في التصدي لخطر الفيضانات التي كان لها دور في تدمير المحاصيل الزراعية عام ١٩٣٨ ، إذ فاض شط العرب في تلك السنة في لواء البصرة وجرف معه معظم السدود والجزر ومليء النهيرات و طغت مياهه على الاراضي المغروسة مما سبب في إتلاف عدد كبير من المحاصيل الزراعية، لذا كان للمصرف دوراً في التقليل من تلك الأخطار عن طريق تسليف المزارعين والملاكين في البصرة مبلغ من المال قدرت ب (١٤٩٥) ديناراً استطاع أصحاب الأملاك من خلالها تقوية السدود وتعليتها، لما يتوقعونه من طغيان المياه اكثر من هذا الارتفاع وبالتالي حصول الكثير من الأضرار[٢١].

كذلك الحال بالنسبة إلى فيضان عام ١٩٤٠ والذي كان من اكبر الفيضانات و اخطرها، إذ فاض نهري دجلة والفرات في آن واحد وسبب أضرارا كبيرة اكثرها كانت أضراراً زراعية ، إذ ألحقت مياه الفيضان الضرر الكبير على أغلب اراضي وبساتين البصرة لاسيما في كرمة علي اتلفت المحاصيل الزراعية واشجار النخيل والفواكه[٢٢]. لذا خصص المصرف الزراعي الصناعي سلفته الزراعية لمدينة البصرة والتي قدرت ب (٤٤٤٩)الف دينار ، استطاع المزارعين والملاكين من خلالها اصلاح ما تضرر من ذلك الفيضان عن طريق صيانة السدود وحراثة الأرض وزراعة محاصيل جديدة تعويضاً عما تلف[٢٣]، وفي عام ١٩٤١عملت متصرفية البصرة على تحكيم سداد ناحية الهارثه وذلك على اثر فيضان عام ١٩٤٠ الذي سبب في تأكل السد وقطع الطريق المؤدي الى مركز الناحية [٢٤].

ومن أجل تسهيل معاملات الإقراض المالي وتفادي الوقت في المراسلات بادر المصرف الى تأسيس فرع له في مدينة البصرة عام ١٩٤٥[٢٥] ،وبعد أن تحقق أيضاً الفصل في عمل المصرف الى زراعي وصناعي بموجب القانون المرقم ١٨ لسنه ١٩٤٠ الذي تقرر بموجبه فصل المصرف الزراعي الصناعي الى مصرفين هما المصرف الزراعي و المصرف الصناعي وبالفعل فقد تم تنفيذ الفصل عام ١٩٤٦[٢٦].

ومن خلال قراءة متأنية لعدد طلبات السلف الزراعية التي طالب بها المزارعين في مدينة البصرة الى المصرف الزراعي ، نرى أن تلك الطلبات قد اخذت بالتزايد المستمر في مرحلة الخمسينات عما كانت عليه في بداية تأسيس المصرف لاسيما خلال مرحلة الأربعينات، وهذا راجع على ما يبدو الى توسع الزراعة وازدياد كلفة الإنتاج فضلا عن ازدياد الأضرار التي نجمت عن اخطار الفيضانات التي فتكت بالمحاصيل الزراعية في البصرة كما موضح في الجدول ادناه[٢٧] :

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٢ - المجلد ٤٨ - حزيران لسنة ٢٠٢٣

جدول رقم (١) يوضح مقارنه بين السلف الزراعية التي منحت الى البصرة خلال السبع سنوات ١٩٤١-١٩٤٧:

السنة	عدد المعاملات المنجزة	مجموع مبالغها بالدينار
١٩٤١	٢٤	٣٧٨٥
١٩٤٢	٢٢	٣٨٦٥
١٩٤٣	١٠	١٤٩٥
١٩٤٤	٨	٣٣٧٥
١٩٤٥	٢٨	٦٣٦٥
١٩٤٦	٣٦	٧٨٥٥
١٩٤٧	٤٥	١٣٤٦٠
المجموع	١٧٣	٤٠,٢٠٠

جدول رقم(٢) يوضح المبالغ المسلفة الى البصرة والمعاملات المنجزة خلال الخمس سنوات ١٩٥٠-١٩٥٥/١٩٥٤ المالية [٢٨]:

السنة	عدد القضايا	المبالغ بالدينار
١٩٥٠	٣١٧	٦١٢٥١
١٩٥١	١٠٢	١٩٢١٠
١٩٥٢	١١٢	٣٥٤٢٠
١٩٥٣	٢١٠	١١٣٩٣٥
١٩٥٤	٢١٢	٩٢١٩٥
المجموع	٩٥٣	٣٢٢٠١١

ومن خلال المقارنة بين الجدولين نرى تزايد عدد الطلبات التي تجاوزت الحدود التي حددها المصرف في التسليف ، لذا لم يكن بإمكان المصرف تجاه تزايد تلك الطلبات العديدة إلا أن يسير بحذر في خطة التسليف وان لا يقدم القروض إلا بنطاق معقول لاسيما وأن رأسماله محدود كما ذكرنا[٢٩].

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٨ – حزيران لسنة ٢٠٢٣

ولابد من الاشارة الى نقطة جوهرية أن المصرف كان يهدف من وراء إعطاء تلك السلف فضلا عن العمل على تحسين الإنتاج الزراعي ، خدمة أغراض أخرى منها تخليص الاراضي الزراعية و البساتين لاسيما في مدينة البصرة من الرهن وتخليص المالك من أعباء الديون الثقيلة المتراكمة وتمكينه من الانصراف إلى استغلال اراضيه او بساتينه على الوجه الاكمل[٣٠].

ومن جانب اخر اقترح المصرف الزراعي عام ١٩٥٣على الحكومة بتأسيس غرف زراعية في الالوية ومنها لواء البصرة وذلك من أجل تسهيل أعمال المصرف بوجود هيئة مطلعة في الأحوال الزراعية تعمل على تحقيق النهضة الاقتصادية في مناطق العراق[٣١]، وبالفعل تم تأسيس هيئة في مدينة البصرة عرفت باسم " غرفة زراعة البصرة" في الأول من أب ١٩٥٣ ، من أجل إنعاش التنمية الزراعية وعملت جاهدة على الاتصال بالزراع والملاكين وتشجيعهم على الانضمام للغرفة والاستماع لمطالبهم وآرائهم من أجل تظافر الجهود والعمل على تحسين الإنتاج الزراعي لمدينة البصرة على أسس اقتصادية حديثة[٣٢]، أذ أعلنت للزراع والملاكين مؤازرتهم ومناصرتهم لكي يتمكنوا من اداء واجباتهم في العمل الزراعي على أتم وجه ، والعمل على نشر الوسائل التي تزيد في انتاج المحاصيل الزراعية وتنويعها وإزالة العقبات والعراقيل التي تعيق رقي الزراعة وتقدمها كالعمل على تجفيف المستنقعات والبحيرات ومنع الفيضانات واجراء عمليات السقي والارواء وكذلك التوسط لدى المصارف لمساعدة المزارعين والملاكين[٣٣]. وعلى اساس ذلك فقد شهدت تلك الهيئة إقبالاً واسعاً من مزارعي وملاكي البصرة للانظمام اليها حتى وصل اعضائهم في بداية تأسيسها ما يقارب(٣٧٩) عضو[٣٤].

ومن الجدير بالذكر ان غرفة زراعة البصرة كان لها آراء وأفكار في استحداث مشاريع لتحسين الزراعة في البصرة ، ففي عام ١٩٥٤ تقدمت بأرسال مشروعين الى وزارة الزراعة، إذ ذكرت بان تلك المشروعين لهما من الأهمية التي من شأنها أن تدر ارباحاً الى خزينة الدولة كما سيساهمان في تنفيذ فكرة إنشاء الملكيات الصغيرة التي ستوزع على الفلاحين حسب قانون إعمار واستثمار الاراضي الأميرية الصرفة، وقد تلخص هذان المشروعان بـــ :

١-مشروع نهر مبارك الواقع في ناحية شط العرب والذي يبدأ من السويب وينتهي بنهر الدعيجي والذي سيساهم في إرواء اراضي مساحتها تزيد على مئة ألف كما أنه سوف يعمل على تقليل اخطار الفيضان في المستقبل.

٢- مشروع الفيصلي الذي يبدأ من نهر كرمة علي والذي سينتهي بخور عبد الله الذي سوف يعمل على احياء الاراضي الواقعة علية والذي سيساعد في تصريف مياه الفيضان ويقلل ضغطهما على السداد وسيعمل أيضا على احياء الكثير من الاراضي المغروسة بالنخيل[٣٥].

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٢ - المجلد ٤٨ - حزيران لسنة ٢٠٢٣

٢- مكافحة الامراض الزراعية:

تعد الامراض الزراعية من اخطر المشاكل التي عانى منها الانتاج الزراعي لمدينة البصرة والتي ادت الى تناقصه ، منها ظهور آفة الجراد عام ١٩٢٩ التي فتكت بالمحاصيل الزراعية وادت الى اتلافها لاسيما الحبوب والتمور فسببت ارباكاً للوضع الغذائي والاقتصادي ليس على مدينة البصرة فحسب بل على عموم البلاد بشكل عام [٣٦] ، وثمة حقيقية تاريخية مفادها ان اسراب الجراد التي اجتاحت مدن العراق بما فيها البصرة كان البعض منه آت من وسط افريقيا وجنوب ارتيريا الا انه شوهد تدفقها من الاراضي النجدية عبر الصحراء العربية لذلك سمي بالجراد النجدي الذي هاجم العراق لمرات عديدة وتسبب في اضرار كبيرة للمحاصيل الزراعية[٣٧] ، في حين ان القسم الاخر من الجراد والذي سمي بالمراكشي كان تدفقه من الاراضي السورية عبر العراق والذي غزا مساحات شاسعة من الاراضي العراقية بمها فيها الجنوبية (البصرة) [٣٨].

وامام تلك المخاطر ركزت وزارة الزراعة جهودها من اجل تفادي اخطار أزمة الجراد في مدينة البصرة ، اذ قامت بارسال السموم وتوزيع الموظفين للمكافحة[٣٩] . وفي الوقت نفسه اتبعت دائرة الزراعة في مدينة البصرة طرق عديدة في مكافحة الجراد كحرث الاراضي الموبوءة التي فقس فيها الجراد وجمع بيوض الجراد وطمر صغارة الزاحفة قبل الطيران في الخنادق او بتسميم الجراد بأطعامه النخالة المخلوطة بالدبس والمرشوشة بمحلول الارينيك وذلك برمي هذا الطعام في طريق الجراد فيأكله كلة ويموت[٤٠].

ومن الامراض الزراعية الاخرى التي عانت منه أشجار النخيل هو مرض خياس طلع النخيل Mauginilla Schaetea ، إذ كانت مدينة البصرة من اكثر مناطق العراق تعرضا لهذا المرض وأقرب عهد لنا بإصابة نخيل البصرة كان في موسم ١٩٤٩ ، وأهم ما يميز هذا المرض هو تكوين بقع داكنة مخيسة على السطح الخارجي لطلع النخيل وقد تكون تلك البقع واسعة وشاملة الطلعة جميعها مما يسبب في موتها، ويمكن تلخيص الأسباب التي يتولد من خلالها هذا المرض هو العامل الحيوي الذي يسببه نوع خاص من أنواع الفطريات ، أما العامل الآخر فهو الفسيولوجي الذي يتسبب من خلال الانخفاض الهائل في درجة الحرارة دون درجة الانجماد في أثناء ظهور الطلع[٤١] . وعلى ما يبدو أن العامل الأول(الحيوي) هو المسبب لمرض خياس طلع النخيل في البصرة لان الظروف المناخية في البصرة لا تساعد على أن تكون مسبب للعامل الثاني(الفسيولوجي) .

وعلى اي حال فإن مرض خياس طلع النخيل قد فتك باشجار النخيل في موسم عام ١٩٤٥ فتكا ذريعا، إذ قدرت الإصابة آنذاك بين (٥٠% - ٨٠ %)من النخيل، لذلك لم يكن أمام المزارعين والملاكين في البصرة إلا الوقاية من اخطار ذلك المرض لاسيما وأن إصابة النخيل به لا يمكن شفاؤهُ مهما كانت العناية بالعلاج وهكذا فإن الاعتماد يكون على الوقاية والتي يمكن تلخيصها في غرس أصناف النخيل المقاومة

لمرض خياس ومنها الحلاوي، والزهدي، وكذلك قص الطلع المصاب وحرقة لتجنب تطاير الفطر الذي يحمله، و شراء المبيد البنليت ورشة مع الماء بتركيز(٥) غم لكل (٥) لتر ماء، ويكون موعد الرش خلال تشرين الأول وكانون الأول[٤٢].

ومن جانب اخر وجهت دائرة الزراعة في البصرة في الثالث من نيسان ١٩٣٥ اهتمامها الى معالجة اخطر المشاكل التي تعرضت اليها اشجار النخيل في مدينة البصرة وهي حشرة المن[٤٣]،والتي ادت الى ضعف النخلة وقلة انتاجها وربما هلاكها فضلاً عن رداءة نوعية ثمارها الامر الذي يصعب معه عملية التسويق وبالتالي يؤثر بشكل سلبي على الاسعار ، لذلك ركزت وزارة الاقتصاد جهودها من اجل مكافحة تلك الحشرة بأسلوب ميكانيكي من خلال تزويد مدينة البصرة بعدد من المكائن الخاصة بمكافحة حشرة المن وقد قامت دائرة الزراعة في البصرة بدورها في استخدام تلك المكائن من اجل مكافحة تلك الحشرة وبالفعل ادت تلك المكائن دورها في التقليل من خطر انتشارها على اشجار النخيل[٤٤].

وفي السياق ذاته اتخذت عام ١٩٣٥ التدابير اللازمة لمعالجة حشرة دوباس النخيل (Ommatisus Binotatus)[٤٥] التي تسببت في اتلاف عدد كبير من اشجار النخيل في مدينة البصرة ، لذا استحضر عدد من مكائن التعفير من الخارج وكمية من سلفات النيكوتين واشترى محلياً كميات من النوره والرماد تمهيداً لمكافحة تلك الحشرة الضارة ، وبالفعل شرع في مكافحتها في السنة ذاتها اذ تمت معالجة ما يقارب(٢٥٣٩٥٦)نخلة في البصرة خلال الموسم ، ومن الجدير بالذكر ان نتيجة المكافحة كانت مرضية جداً اذ بلغت نسبة ما آبيد منها من ٨٠-٩٠%[٤٦] . وهذا ان دل على شيء انما يدل على نجاح الخطط والاساليب الحضرية المتمثلة بألالات ومكائن التعفير التي استخدمت في مكافحة تلك الحشرات .

٣- المشاريع الزراعية:

على الرغم من المشاكل الزراعية التي عانى منها القطاع الزراعي ، الا ان الحكومة المحلية في البصرة كانت حريصة ايضاً على السير في طريق الاعمار الزراعي ومعالجة المشاكل التي كان يعاني منها الجانب الزراعي ، لاسيما وان الجانب الزراعي كما ذكرنا سابقاً قد مثل الوسيلة الاساسية للحياة الاقتصادية في مدينة البصرة وقاعدة امنها الغذائي ، لذلك انصرفت الحكومة المحلية التي كانت متمثلة آنذاك بمتصرفها عمر نظمي (١٩٢٩-١٩٣٠) الى معالجة اهم المشاكل التي اثرت على تناقص الانتاج الزراعي وهي مشكلة الترسبات الموجودة في انهار البصرة التي ادت الى عرقلة عملية ارواء المحاصيل الزراعية لاسيما وان الزراعة في مدينة البصرة كانت في الغالب تعتمد على حياة تلك الانهار[٤٧].

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٢ - المجلد ٤٨ - حزيران لسنة ٢٠٢٣

لذا بادر المتصرف المذكور في العاشر من ايلول ١٩٢٩ الى مطالبة وزارة الاشغال والمواصلات التي كان يرأسها انذاك محمد امين زكي بضرورة العمل على كري الانهار من كرمة علي الى منطقة ابي فلوس[٤٨] اذ ان حالة الري كانت اكثر سوءاً بسبب كثرة الترسبات الموجودة في انهار البصرة والتي كانت لا تكفي لارواء بساتين النخيل هناك[٤٩].

وكما هو معروف ان طبيعة مجرى النهر لا يستمر على استقامة واحدة على مر السنين المتعاقبة وربما يتسلط مجرى النهر على جرف النهر و يهدمه لذا كان الامر يتحتم الاعتناء بشكل تام في مثل تلك الاماكن اما باجراء تحويلات او بطريقة فنية اخرى يمكن معها تقوية السداد وسد ابواب الانهر بواسطة البوابات الصغير ، ومن الملاحظ ان الحكومة كانت إجراءاتها بطيئة في هذا الشأن وهذا راجع الى عجز ميزانيتها في الانفاق على مشاريع حفر الانهار وكريها حتى وان كانت تخصص بعض المبالغ فقد كانت غير كافية لكري تلك الانهر ، لذا كان الاهالي يتحملون نصف نفقات الكري والتطهير[٥٠]. لذا ساهمت مديرية بلدية البصرة وابي الخصيب عام ١٩٢٩ في اضافة مبلغ من المال لخزينة اللواء من اجل العمل على كري عدد من الانهار في مدينة البصرة وكما مبين في الجدول ادناه[٥١].

جدول رقم (٣) يبين الاموال التي ساهمت فيها مديرية بلدية البصرة وابي الخصيب من اجل كري الانهار في البصرة :

ت	المبلغ	العملة	النهر
١	٣٤٧٩	روبية	ابي الخصيب
٢	٣٦٩٠	روبية	اليهودي
٣	١٢٢٥	روبية	ابي المغيرة
٤	٣٨٢٢	روبية	فريج الصخر
٥	٣٧٣٠	روبية	الرباط
٦	٦٦٨٢	روبية	الجبيلة
المجموع	٢٢٦٢٨	روبية	

وفي عام ١٩٣٠ ونظراً لاهمية الزراعة في بناء الاقتصاد العراقي لذلك سعى الملك فيصل الاول الى فتح مشروع تطهير انهار البصرة[٥٢] واقامة النواظم فيها، فقد كان الملك فيصل اول من فكر في انشاء نهر اقترن بأسمه (الفيصلي)،وأمر بحفرة من نهر كرمة علي بصورة موازية لمجرى شط العرب والتي لم يكن الهدف منه الوقاية من خطر الفيضان فقط بل لأحياء اراضي بادية البصرة الجنوبية التي تبدء من كرمة علي حتى حدود البصرة المتاخمة للكويت. ومن الجدير بالذكر ان فكرة المشروع كانت مستوحاة من فكرة مهندس ري

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٢ - المجلد ٤٨ - حزيران لسنة ٢٠٢٣

عالمي معروف هو السر وليم ويلكوكس في كتابة عن ري العراق ، الا ان المشروع بقي تحت الدراسة حتى وفاة الملك فيصل الاول التي حالت دون تحقيقه [٥٣] .

استمرت الحكومة المحلية في البصرة تتابع اعمالها العمرانية والحضرية من اجل النهوض بالقطاع الزراعي ، ففي عام ١٩٣٢ خصصت متصرفية البصرة التي كان يشغلها انذاك عبد الحافظ نوري (١٩٣٢-١٩٣٣) مبلغ من المال قدره ٢٢٨٤ روبية من اجل تطهير نهر السراجي و الكباسي والخندق كما مبين في الجدول ادناه [٥٤] :

ت	المبلغ	العملة	النهر
١	٦٢٩	روبية	السراجي
٢	١١٣٠١	روبية	الكباسي
٣	٥٥٥٤	روبية	الخندق
المجموع	١٧,٤٨٤	روبية	

وفي الثالث والعشرين من كانون الثاني ١٩٣٦ شهدت البصرة ايضاً تطهير نهر بلجان الواقع في قضاء ابي الخصيب ، وذلك من اجل معالجة النقص الحاصل في قلة المياه بسبب تراكم الاطيان والترسبات في ذلك النهر والذي كان مصدراً مهماً لسقي اشجار النخيل في مدينة البصرة ، لذلك عملت على حفر النهر وازالة ما كان يعتريه من ترسبات[٥٥].

وإلى جانب ذلك فإن الحكومة المحلية في البصرة كانت تدعو الحكومات المتعاقبة مراراً وتكراراً الى توجيه اهتمامها للعمل على تنمية القطاع الزراعي في تلك المدينة لاسيما بعد تشكيل مجلس الاعمار عام ١٩٥٠، لذا عملت متصرفية البصرة على رفع كتاب الى وزارة الاعمار في الأول من تموز ١٩٥٣ بعنوان "إنشاء النواظم على صدور الأنهار" والذي أكدت فيه على أن خطر الفيضانات التي أصابت البصرة كان سببها طغيان نهر الكارون وارتفاع المد وطغيان البحر وليس لطغيان نهري دجلة والفرات اثر في غرقها، وعلى ضوء ذلك ومن أجل وقاية بساتين البصرة ومزارعها من الغرق عن طريق إنشاء النواظم في صدور الأنهار التي ترفد من شط العرب وهذه النواظم اذا ما أنشئت كانت خير عون على تفادي اخطار غرق البساتين وموت أشجار الفواكه و الاثمار ومختلف المخاضير والمزروعات الى جانب موت فسائل النخيل [٥٦] وكان جواب مجلس الاعمار بكتابة المرقم ١٠٤١٠ في السابع من تشرين الأول ١٩٥٣ تقرر فيه ما يلي:

١- فيما يخص النواظم وانشائها على صدور الأنهار فإن الهيئة الفنية قائمة بدراسة التقرير المقدم من شركة تابن تبت ايت ، وسوف نتخذ ما يلزم لتنفيذ الاعمال التي يصادق عليها مجلس الاعمار مع العلم ان المهندسين الاستشارين كانوا قد أيدو في تقريرهم بان اخطار الفيضان في لواء البصرة سوف يخفف كثيرا

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٢ - المجلد ٤٨ - حزيران لسنة ٢٠٢٣

عند إكمال تشييد الخزانات على نهري دجلة والفرات. اما الفيضانات المحلية يمكن درئها بواسطة إنشاء سداد واطئة على ضفتي شط العرب، ويتضح ذلك من عدم وجود حاجة ماسة في الوقت الحاضر لتشييد النواظم على انهار البصرة.

٢-اما الاعمال الضرورية التي نراها في الوقت الحاضر ضرورية لمكافحة الفيضانات فهي:

أ- تقوية وتمديد السدة الترابية المحيطة ببلدية البصرة والتي تمنع مياه هور الحمار المتجهة إلى خور عبدالله من تهديد البلدة بالغرق.

ب- تقوية وتحكيم السدة المحيطة بناحية شط العرب في الجانب الايسر والمسماة بسدة (الامريكان) لكي تمنع مياه نهر الكارون و السويب من تهديد مزارع ناحية شط العرب.

ج- تعلية وتقوية الطريق بين البصرة والقرنة للمحافظة من الانغمار من مياه هور الحمار.

د- تحكيم وتعلية الطريق بين البصرة والزبير والمحافظة من التأكل نتيجة امواج المياه المتسربة من هور الحمار الى خور عبدالله.

وفي المقابل أكد مجلس الاعمار على أن الاعمال(أ وب) سوف تحال إلى مديرية الري العامة لأنها المرجع المختص لتنفيذها واعطائها الايعاز بتنفيذ ذلك .اما الاعمال(ج و د) سوف تحال إلى مديرية الاشغال العامة من أجل تنفيذها لأنها تخص تأمين محافظة الطرق العامة[٥٧].

باشر مجلس الاعمار على إيفاد بعثة فنية الى مدينة البصرة عام ١٩٥٣ ، كانت مؤلفة من مهندس الري الاستشاري ومهندس مساحة ترافقهما فرقة مسح كاملة للقيام بمسح الاراضي الواقعة في بزايز الأنهار من كرمة علي حتى السيبة وذلك لدراسة نوعية تلك الاراضي ومدى صالحيتها الزراعية ومناسيبها بالنسبة لمناسيب المياه بغية وضع الأسس لمشروع احياء الاراضي الواقعة في البزايز والتي قاربت على الاضمحلال مع إضافة ما يمكن الاستفادة منه من الاراضي الصحراوية المجاورة لها بعد سحب المياه إليها من كرمة علي وهور الحمار ، ومن الجدير بالذكر أن هذا المشروع تقارب اهدافه مع مشروع النهر الفيصلي ، وبالفعل فإن تلك الفرقة كانت قد عسكرت قرب الجبيلة لتنفيذ الاعمال التي كلفت بها وبالتعاون مع دائرة الري في البصرة[٥٨].

استمر تتبع مسيرة التطور العمراني والحضري للقطاع الزراعي لمدينة البصرة فخلال المدة (١٩٥٢-١٩٥٦) حرصت متصرفية البصرة التي كان يرأسها آنذاك مظفر احمد على تطهير بعض الأنهار الصغيرة التي تعذر جريان المياه فيها، لاسيما وأن لتلك الأنهار أهمية كبيرة كونها تروي البساتين و الاراضي الزراعية واندثارها يعني القضاء على الحركة الزراعية و شل نشاط المزارعين، لذلك باشر المتصرف المذكور عام ١٩٥٥ على شراء كراكات صغيرة لتطهير تلك الأنهار سداً للثغرة الملموسة التي أدت إلى تراكم الرواسب في الأنهار الصغيرة التي تعزز جريان المياه فيها[٥٩].

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ - المجلد ٤٨ - حزيران لسنة ٢٠٢٣

٤-التطور الزراعي (المكننة الزراعية):

لما كان النهوض بالتطور الحضري للقطاع الزراعي يستلزم العمل على ترقية الاساليب الزراعية المتمثلة بالالات والمكائن الحديثة ، اذ كانت الاساليب الزراعية المستعملة في العراق عامة ومناطقه الجنوبية لاسيما البصرة ليست الا اساليب اولية ورثتها الاخلاف عن الاسلاف ومن هذه الاساليب طريقة الري الاصطناعي الذي يرفع بها الماء من الانهر او الابار بالايادي او الحيوانات مما لا يسمح الا لسقي مساحات صغيرة من الاراضي ، فضلاً عن الالات الزراعية القديمة التي كانت تستخدم في الزراعة ومنها المحراث الخشبي ذو الرأس الحديدي الذي لا ينزل في الارض الى اكثر من ثلاث عقد على الاغلب ويترك قسماً كبيراً من الاراضي على جانبي خط الحرث دون ان يقلبها(٦٠).

لذا عملت متصرفية البصرة في الثلاثين من كانون الثاني ١٩٣٢ على ادخال الوسائط الميكانيكية من اجل تطهير نهري العشار والخندق لاسيما وان عملية كري وتطهير النهرين المذكورين لا يمكن القيام به بالوسائط المحلية كالمساحي اليدوية وغيرها (٦١).كما اهتمت بأدخال الالات الزراعية الحديثة ومنها مضخات الارواء التي وصل عددها في عام١٩٣٤ ما يقارب(١٥٨) مضخة لمدينة البصرة وبقوة (٣,٣٧٣)حصاناً والتي ساعدت على زيادة الرقعة الزراعية المزروعة بالمحاصيل المختلفة وزيادة الانتاج الزراعي ، وبالتالي زيادة دخل الفرد البصري نتيجة النمو الاقتصادي النسبي (٦٢).وبذلك يمكن القول ان التطور الحضري بدء يأخذ مجاله نحو القطاع الزراعي وذلك بأدخال الوسائل والمضخات الحديثة بدلاً من الاساليب القديمة والتي كان لها تأثيرها الإيجابي على المحاصيل الزراعية لمدينة البصرة لاسيما نخيل التمور التي ازداد عددها وتضاعف انتاجها حتى وصلت نسبتها عام ١٩٤٥ ما يقارب ٤٤% من نخيل ألوية العراق، وكما موضح في الجدول ادناه(٦٣):.

جدول رقم (٥) احصاء عام ١٩٤٥ لنخيل الوية العراق:

اللواء	عدد النخيل
البصرة	١٠٠٥٦٥٤٧
كربلاء	٣٠٧٤٥١٩
الديوانية	٢٨٣٦٥٠٢
ديالى	٢٠٧٨٨٨٤
الحلة	١٦٨١٢٦١
المنتفك	١٤٢٩٠٦٦
بغداد	١٠١٠٧٥
العمارة	٣٠٢١١٠
الدليم	٢٩٩٩٧٧
الكوت	٢٨١٩٧٤
المجموع	٢٢,١٤١٩١٥

يتضح من الجدول اعلاه تصدر البصرة في قائمة احصاء عدد نخيل العراق لعام ١٩٤٥ اذ بلغ عدد النخيل فيها (١٠٠٥٦٥٤٧)، وهذا ما يعكس مدى التأثير الايجابي للتطورات العمرانية والحضرية التي ذكرت سابقاً .

كما كان لتلك التطورات أثرها على زيادة كمية الحبوب المنتجة في البصرة ، اذ بلغ انتاجها لاسيما عام ١٩٣٣-١٩٣٤ (١٦٣٨٨٦) طن وهي كمية كبيرة قياساً بنسبة كمية السنة التي سبقتها اذ بلغ انتاجه(١٢٧٧٩٦) طن لعام ١٩٣٢-١٩٣٣ ، الامر الذي انعكس على زيادة صادراته خلال تلك السنة [٦٤].

استمر التطور الحضري والعمراني للجانب الزراعي لمدينة البصرة بإدخال الآلات الحديثة حتى عام ١٩٥٠ ، ففي ذلك العام قامت الحكومة العراقية باستيراد عدد من المضخات الأروائية الى الوية العراق بلغ مجموعها(٣٥٩٣)مضخة ومجموع قوتها بالحصان١٣١١٣٩ ، كان نصيب البصرة منها (١١٨)مضخة [٦٥] نصبت منها(١٠١)مضخة على ضفاف شط العرب[٦٦] ، مما كان له الاثر الايجابي على زراعة النخيل خاصة وان زراعته كانت منشرة على ضفاف شط العرب فقد ازداد عدده ليصل ما يقارب (١٣٣٦٠٠٠٠) ثلاثة عشر مليوناً وثلاثمائة وستون الف نخلة عام ١٩٥٢ ،اي ما يعادل ٤١,٢٨ % من مجموع نخيل العراق البالغ (٣٢٣٦٣٨٧٣) اثنان وثلاثون مليون وثلاثمائة وثلاث وستون الف وثمانمائة وثلاث وسبعون نخلة[٦٧].

وفي سياق منفصل لم تكن المشاريع العمرانية والحضرية غائبة عن قطاع الثروة الحيوانية والتي عدت ركن أساس من أركان اقتصاديات البلاد ، لذلك حرصت حكومة متصرفية البصرة على الاهتمام بذلك الجانب، ففي عام ١٩٢٣ تم فتح مستوصف بيطري في مدينة البصرة والذي كان له دوراً كبيراً في الاهتمام بتلك الثروة ومعالجة الكثير من الأمراض التي كانت تصيب الحيوانات منها استئصال شأفة داء النقاو الذي كان يفتك فتكاً ذريعاً بمدينة البصرة [٦٨].

وفي شباط من عام ١٩٣٤ تقدمت متصرفية البصرة بطلب إلى وزارة المالية يقضي موافقة الوزارة على مدها بالمبالغ المالية اللازمة من أجل فتح مشاريع لتربية الدواجن ، وبالفعل جاءت موافقة وزارة المالية على منح البصرة المساعدات المالية اللازمة لإنشاء حقل زراعي لغرض تربية الدواجن في البصرة[٦٩].

كما شهدت الثروة الحيوانية في مدينة البصرة لاسيما خلال مرحلة الثلاثينات زيادة في العدد والنوع وذلك بسبب الهجرة التي تلقتها مدينة البصرة آنذاك من المناطق القريبة لاسيما لواء العمارة، وقد تمثلت تلك الثروة بالاغنام التي بلغ عددها حسب إحصاءات عام ١٩٣٣ (٦٣٧٠٩) والماعز (١٣٩٣) والخيل(١٣٤٠) والجاموس(٨٧٠٢)، ومن الجدير بالذكر أن تلك الثروة كانت قد شكلت مورداً اقتصادياً ومصدراً غذائياً مهما لمدينة البصرة لاسيما خلال مدة الحرب العالمية الثانية(١٩٣٩-١٩٤٥)[٧٠].

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٢ - المجلد ٤٨ - حزيران لسنة ٢٠٢٣

ومن التطورات الحضرية التي شهدتها مدينة البصرة فيما يخص الجانب الزراعي والحيواني ايضاً هو اتجاه الإدارة المحلية عام ١٩٥٥ التي كان يشغلها المتصرف مزاحم ماهر(١٩٥٦-١٩٥٧)، الى اقامة معرض زراعي حيواني كان الاول من نوعه في مدينة البصرة وذلك بقصد التشجيع على تحسين الإنتاج الزراعي والحيواني من خلال اطلاع الناس على أحدث ما وصلت إليه مدنية القرن العشرين من أنواع الإنتاج الزراعي والحيواني والالات والمكائن الزراعية، فهو بذلك يكون مرآة تعكس مدى قابلية الزراع وأصحاب الحيوانات في مقدرتهم على التقدم في المجالين الزراعي والحيواني[٧١].

وعلى ما يبدو أن متصرفية البصرة كانت قد ركزت جهودها وعنايتها من أجل تنظيم ذلك المعرض واظهاره بمستوى عال من خلال تنسيق جهودها مع رئاسة بلدية البصرة وحث الناس وتحفيزهم على الاشتراك في ذلك المعرض، كما خصصت جوائز للفائزين في المعرض والتي كانت بعضها عبارة عن مبالغ نقدية والبعض الآخر مداليات وكؤوس فضية، كما تم تحديد الثالث والعشرون من شهر آذار ١٩٥٦ موعداً لافتتاحه لغاية الخامس والعشرون منه[٧٢] ،وعلى ما يبدو أن اختيار شهر آذار موعداً لافتتاح المعرض وذلك لان شهر آذار من أشهر الربيع التي يكثر فيها الانتاج الزراعي والحيواني وهذا ما يشكل ركيزة أساسية من ركائز نجاح المعرض.

رتب المعرض على شكل اجنحه عرضت فيه الالات والمكائن الزراعية والبيطرية وتربية الحيوانات والالات مكافحة الافات الزراعية ، فضلا عن جناح خاص عرضت فيه افضل انواع التمور والحبوب والفواكه والخضروات والورود، وجناحا آخر لغرض الأسمدة المستخدمة وعلف الحيوانات المصنوع من التمر ، كما تضمن المعرض لوحات عرضت فيها عملية تغطيس الأغنام وإرشادات وتوجيهات في الأصول المستخدمة لتربية الحيوانات وتحسين نوعية التربة ، كما تم تشكيل لجنة تحكيم في المعرض كان لها دوراً في نجاحه [٧٣] .

ومن الجدير بالذكر أن مكان اقامة المعرض قد اختير في بناية الملعب الرياضي في الفيصلية بمدينة البصرة وذلك لسعة البناية وقدرتها على استيعاب المعرض ، فتم تجهيز تلك البناية للمعرض، كما نظمت لجنه لادارته والإشراف عليه ضمت عدد من موظفي الدوائر منها الزراعة والبيطرة والبلدية[٧٤].

وبالفعل تم افتتاح المعرض في الوقت المحدد له الساعة التاسعة من صباح يوم الثالث والعشرون من آذار ١٩٥٦ لغاية الخامس والعشرين منه اي لمدة ثلاثة ايام متتالية ، وقد شهد المعرض نجاحاً بإقبال واسع من الأهالي، وبنجاح المعرض يدل على نجاح التطور الحضري والعمراني الذي وصلت إليه مدينة البصرة في المجالين الزراعي والحيواني [٧٥].

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ - المجلد ٤٨ - حزيران لسنة ٢٠٢٣

الخاتمة

شهدت مدينة البصرة خلال مدة العهد الملكي (١٩٢١–١٩٥٨) حركة واسعة من التطور الحضري والعمراني التي شملت الجانب الزراعي من الحياة الاقتصادية ، اذ كان لتلك التطورات دوراً كبيراً في معالجة الكثير من المشاكل التي اعاقت تقدم القطاع الزراعي ، ومن تلك التطورات الحضرية والعمرانية التي شهدها الجانب الزراعي لمدينة البصرة خلال مدة البحث هي تأسيس المصرف الزراعي – الصناعي الذي عد من المشاريع العمرانية المهمة ، اذ كان له دوراً في تقدم القطاع الزراعي من خلال السلف الزراعية التي زود بها الملاكين والفلاحين على حد سواء من اجل استخدامها في معالجة الكثير من المعوقات والمشاكل التي عانى منها الانتاج الزراعي منها مشكلة الفيضانات التي ادت الى تدمير الانتاج الزراعي .

كما حرصت الادارة المحلية في البصرة على انجاز الكثير من المشاريع العمرانية كإقامة السدود ومعالجة ترسبات الانهار ، فضلاً عن التطور الحضري الذي حرصت على ادخاله في الجانب الزراعي وذلك بادخال المكائن والالات الزراعية بدلا من الاساليب والطرق اليدوية القديمة ، ومن الجدير بالذكر ان تلك التطورات التي شهدها الجانب الزراعي ادت بالتالي الى زيادة وتقدم في الانتاج الزراعي لمدينة البصرة لاسيما التمور والحبوب التي عدت من المحاصيل الغذائية المهمة ليس لمدينة البصرة فحسب بل لعموم العراق .

الهوامش

(١) طه ياسين الهارون ، البصرة دراسة في الاحوال الاقتصادية والسياسية بين عامي ١٩٣٢–١٩٣٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ١٩٩٠ ، ص١٠.

(٢) المصدر نفسه ، ص١٠.

(٣) الهام محمود كاظم ، تاريخ البصرة في العهد العثماني (١٨٠٣–١٨٦٩) ، بغداد ، الميزان للطباعة ، ٢٠١٤ ، ص١١٩.

(٤) عباس اسماعيل الصباغ ، تاريخ العلاقات العثمانية –الايرانية ، الحرب والسلم بين العثمانيين والصفويين ، لبنان ، دار النفائس ، ١٩٩٩، ص١٠١.

(٥) الهام محمود كاظم ، المصدر السابق ، ص١٢٠.

(٦) جعفر عبد الدائم المنصور ، التاريخ الصحي لمدينة البصرة اواخر العهد العثماني حتى عام ١٩٣٩ ، لبنان ، دار الفيحاء للطباعة والنشر ، ٢٠١٧ ، ص ١٧.

(٧) هو مشروع التنمية الزراعية الذي عملت القوات البريطانية على تأسيسه في العراق خلال احتلالها له عام ١٩١٧ ، نتيجة لحاجتها الى الغذاء لاسيما بعد ان اثرت الحرب العالمية الاولى في الزراعة والانتاج الزراعي لما اصاب المزروعات من التلف وقلة المواد الزراعية التي لا تكفي للاستهلاك المحلي ، لذا عملت على تأسيس شعبة زراعية تحت اشراف المستر (غاريت M.Garet) رئيس مجلس الايرادات الذي انتدب للعمل في العراق لمعالجة شحة الغذاء والقضاء على المجاعة . للمزيد من المعلومات ينظر : ستيفن همسلي لونكريك ، العراق الحديث ١٩٠٠–١٩٢٠ ، ترجمة : سليم طه التكريتي ، بغداد ١٩٨٨ ، ص١٥٩–١٦٠.

(٨) الياهو – دنكور ، دليل العراق الرسمي لسنة ١٩٣٦ ، بيروت ، مكتبة الحضارات ، د.ت ، ص ٧٧٥. .

(٩) النظام الاقطاعي : هو نظام انتاج زراعي قديم عرفته الامم على مختلف العصور التاريخية ، وفيه تكون الارض غير مملوكة للفلاح بل لمالك يملك الارض يعمل على استأجار ارضة للفلاح باجور يتقاضونها منهم في شكل حصة من غلة الارض على اغلب الاحيان ، ويمارسون سيادتهم على الارض والفلاحين في وسط تغافل السلطة المركزية او يقضتها وضعفها او قوتها فيكون الفلاح في تلك الحالة تابع للارض وصاحبها . للمزيد من التفاصيل ينظر : صلاح الدين الناهي ، مقدمة في الاقطاع ونظام الاراضي في العراق ، بغداد ، دار المعرفة ، ١٩٥٥، ص ٣-٥.

(١٠) د. ك.و ، ملفات وزارة الداخلية – ديوان ، رقم الملفة ٧٣١٠ / ٣٢٠٥٠ ، تقارير ادارية ١٩٢٨-١٩٣٠، الزراعة في لواء البصرة ، و ١٢ ، ص ٧ .

(١١) نقلاً عن سهيل صبحي سلمان، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٤٥-١٩٥٨ ، بغداد ، المكتبة الوطنية ، ٢٠٠٩ ، ص٢٤.

(١٢) الثغر ، العدد ٨٧ في ٢٢ حزيران ١٩٣٣.

(١٣) المصرف الزراعي العراقي ، التقرير السنوي عن اعمال المصرف الزراعي الصناعي لسنة ١٩٣٦-١٩٣٧ ، تصنيف (٢) ، بغداد ، مطبعة الحكومة ، ١٩٣٨، ص٢ .

(١٤) الملك غازي (١٩١٢-١٩٣٩) : هو غازي بن فيصل بن الحسين ، ولد في مكة عام ١٩١٢ وتلقى تعليمه فيها ، ثم غادر الى الحجاز عام ١٩٢٤ وبعدها الى الاردن ثم ارسل الى لندن عام ١٩٢٦ ليتلقى تعليمه في مدرسة هارو فيها ثم عاد الى العراق والتحقق بالمدرسة العسكرية الملكية ، وتوج ملكاً على العراق بعد وفاة والده الملك فيصل الاول عام ١٩٣٣ لغاية وفاته عام ١٩٣٩ بحادثة اصطدام السيارة . للمزيد من التفاصيل ينظر: لطفي جعفر ، الملك غازي ودوره في المجالين الداخلي والخارجي ١٩٣٣٠١٩٣٩، بغداد ، مطبعة سومر ، ١٩٨٧ ، ص٢٤، ٢٨.

(١٥) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية –ديوان ، رقم الملفة ٤٤١٧/ ٣٢٠٥٠، تقارير متفرقة عن لواء البصرة ١٩٣٤٠١٩٣٥ ، و ١، ص ٥ .

(١٦) المصرف الزراعي العراقي ، التقرير السنوي عن اعمال المصرف الزراعي الصناعي لسنة ١٩٣٦-١٩٣٧ ، المصدر السابق ، ص ٣ .

(١٧) الثغر ، العدد ٨٧ في ٢٢ حزيران ١٩٣٦.

(١٨) المصرف الزراعي العراقي ، التقرير السنوي عن اعمال المصرف الزراعي الصناعي لسنة ١٩٣٦-١٩٣٧ ، المصدر السابق ، ص ٣ .

(١٩) كاظم السماك ، التعاونيات في العراق ، بغداد ، مطبعة اسد، ١٩٦٦، ص٧٢.

(٢٠) الثغر ، العدد ٨٩٦ في ١٧ شباط ١٩٣٨ .

(٢١) البلاد ، العدد ١٠٧٤ في ٢٠ كانون الثاني ١٩٣٨ .

(٢٢) صابرين كريم مناتي ، الاثار الاقتصادية والاجتماعية لفيضانات دجلة والفرات ١٩٢٣-١٩٥٤ (دراسة تاريخية) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٣ ، ص ٤٦.

(٢٣) المصرف الزراعي العراقي ، التقرير السنوي الخامس عن اعمال المصرف الزراعي الصناعي لسنة ١٩٤٠-١٩٤١ ، بغداد ، مطبعة الحكومة، ١٩٤١، ص٢٣.

(٢٤) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية –ديوان ، رقم الملفة ٩٤٤٧/ ٣٢٠٥٠، الري والسدود ١٩٢٦-١٩٥٨، و ٢٧٣، ص ٢٩٥.

([٢٥])الثغر ، العدد ٢٢٠٢ في ٢ كانون الاول ١٩٤٥ .

([٢٦]) المصرف الزراعي العراقي ، التقرير السنوي الخامس عن اعمال المصرف الزراعي الصناعي لسنة ١٩٤٠-١٩٤١، المصدر السابق ، ص ٢٢؛ كاظم السماك ، المصدر السابق ، ص ٦٩.

([٢٧]) المصرف الزراعي العراقي ، التقرير السنوي الثاني عشر عن اعمال المصرف الزراعي العراقي لسنة ١٩٤٧-١٩٤٨، تصنيف (٦)، بغداد، مطبعة الحكومة ، ص ٩.

([٢٨]) المصرف الزراعي العراقي ، التقرير السنوي التاسع عشر عن اعمال المصرف الزراعي العراقي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥ المالية ، تصنيف(٩) ، بغداد ، شركة الرابطة للطباعة والنشر المحدودة ، ١٩٥٦ ، ص ٢٧ .

([٢٩]) المصرف الزراعي العراقي ، التقرير السنوي الثاني عشر عن اعمال المصرف الزراعي العراقي لسنة ١٩٤٧-١٩٤٨ ، المصدر السابق، ص٣.

([٣٠]) المصدر نفسه ، ص٤.

([٣١])المصرف الزراعي العراقي ، التقرير السنوي عن اعمال المصرف الزراعي الصناعي لسنة ١٩٣٦-١٩٣٧ ، المصدر السابق ، ص٢.

([٣٢]) امين لطفي ، دليل البصرة ، بصرة ، مطبعة جريدة الخبر، ١٩٥٤ ، ص ١٦٤.

([٣٣]) المصدر نفسه ، س ١٦٦.

([٣٤]) المصدر نفسه ، ص ١٦٦.

([٣٥]) د.ك.و ، ملفات وزارة الزراعة ، رقم الملفة ٤٠٢٣ / ١٢١ ، غرفة الزراعة في لواء البصرة ١٩٢٤-١٩٢٥ ، و١٢ ، ص٢٠ ؛ الثغر ، العدد ٥٦١٧ في ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٤.

([٣٦]) جعفر خياط ، القرية العراقية دراسة في احوالها واصلاحها ، ١٩٥٠ ، ص٦٤.

([٣٧]) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، وزارة الزراعة ، الارشيف العراقي ، تسلسل (٦) ، ص٣.

([٣٨]) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، وزارة الزراعة ، ملفات مكافحة الجراد المرقمة (٣) لعام ١٩٣٩ -١٩٤١ ، و١، ص٩.

([٣٩]) المصدر نفسه ، ص٩.

([٤٠]) متي عقراوي ، تاريخ العراق الحديث ، بغداد ، ١٩٣٦، ص ١٠٧.

([٤١]) عبد الوهاب الدباغ ، النخيل والتمور في العراق ، تحليل جغرافي لزراعة النخيل وانتاج التمور وصناعتها وتجارتها ، بغداد ، مطبعة الامة ، ١٩٥٦ ، ص ٨٣.

([٤٢]) المصدر نفسه ، ص ٨٤.

[٤٣]) حشرة المن : من انواع الحشرات المجنحة التي اصابت اشجار النخيل والتي تتميز بنموها خلال مدة قصيرة لاتتجاوز الخمسة عشر يوماً بعد ان تتوفر لها ظروف المناخ الملائمة ، وقد تدفقت تلك الحشرة الى العراق خلال العهد الملكي وسببت في اتلاف الكثير من المحاصيل الزراعية لاسيما نخيل التمر في البصرة . ينظر : الزمان (جريدة) ، بغداد ، العدد ٢٢٤ ، ٥ حزيران ١٩٣٨.

([٤٤])ياسين طه ياسين الهارون ، المصدر السابق ، ص٥٥ ؛ الثغر ، العدد ٨٣ في ٢٣ نيسان ١٩٣٥.

([٤٥]) دوباس النخيل : حشرة صغيرة تسمى محلياً بحشرة الدوباس تتطفل على اشجار النخيل فتمتص عصارة سعف النخيل والعروق وتفرز افرازات لزجة تلوث الثمار وتجعلها غير صالحة للاكل ، ولهذه الحشرة جيلان الاول في الربيع والثاني في فصل الخريف ، وفي حالة الاصابة الشديدة من قبلها فانها تتسبب في ضعف النخيل وموته . ينظر : جعفر الخليلي ، التمور

قديماً وحديثاً بحث شامل عن النخيل والتمور العراقية من اول نشأتها الى اخر مراحل استهلاكها ، بغداد ، مطبعة المعارف ، ١٩٥٦، ص ٦٧.

([٤٦]) وزارة الزراعة ، التقرير السنوي لمديرية امور الزراعة ١٩٣٤-١٩٣٥ ، تسلسل(٤) ، بغداد ، مطبعة الحكومة ، ١٩٣٦ ، ص٢.

([٤٧]) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية –ديوان ، رقم الملفة ٣٢٠٥٠/٢٨١٩ ، تقارير التفتيش الاداري في لواء البصرة ١٩٢٩ ، و ١ ، ص١٧.

([٤٨]) وهي من قرى البصرة الجنوبية التي سميت بهذا الاسم نسبة الى النهر الكبير الذي كان يتخللها (نهر ابي فلوس) والذي سمي بهذا الاسم لانه كان عليه عشرون قصراً لاخذ العشر من مال التجار فأزدادت الفلوس في ذلك الحين بسببه فسمي بأبي فلوس ، كما يوجد رأي اخر بشأن تسميته بهذا الاسم يرجع الى عام ١٩١٤ اذ كانت تلك المنطقة مقرا الاقسام الادارية والمالية والارزاق للجيش العثماني لكونها تقع مباشرة على ضفاف شط العرب ويسهل التنقل خلالها وعندما حدثت الحرب العالمية الاولى اضطرت القوات العثمانية الى الانسحاب سريعاً من المنطقة امام هجمات القوات البريطانية التي دخلت الى العراق عن طريق الفاو وقد قام الجيش العثماني بدفن الاموال والوثائق الخاصة بهم في ذات المعسكر الذي كانوا فيه ثم انهزموا على امل العودة ثانية لاخذ تلم الاموال والوثائق وبعد انسحابهم هب الناس الى معسكر الاتراك وحفروا الارض وقد عثر قسم منهم على تلك الاموال وبسبب تلك الاموال سميت المنطقة منطقة ابي فلوس . ينظر : عبد اللة رمضان ال عيادة الرفاعي ، الاعمال الكاملة لتاريخ البصرة من تمصيرها الى العصر الحديث ، ج ٢ ، ص ١١٣ ؛ الشرق الاوسط ، (جريدة) ، العدد ١١٣٤٨ ، ٢٣ كانون الاول ٢٠٠٩ .

([٤٩]) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية –ديوان ، رقم الملفة ٣٢٠٥٠/٢٨١٩ ، تقارير التفتيش الاداري في لواء البصرة ١٩٢٩ ، و ١ ، ص١٧.

([٥٠]) لبنى رياض عبد المجيد المنصور ، ابو الخصيب (١٩٢١-١٩٥٨) "دراسة تاريخية في الاوضاع الاقتصادية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٥، ص ٦٦.

([٥١]) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية –ديوان ، رقم الملفة ٣٢٠٥٠/٧٤٦٦، كري وتنظيف الجداول في البصرة ١٩٢٩-١٩٣٢، و٢٥ ، ص٦٥.

([٥٢]) ياسين طه ياسين الهارون ، المصدر السابق ، ص٤٧.

([٥٣]) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية –ديوان ، رقم الملفة ٣٢٠٥٠/٩٤٤٧ ، الري والسدود ١٩٢٦-١٩٥٨ ، و٢٢٨ ، ص٢٦٥.

([٥٤]) الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية –ديوان ، رقم الملفة ٧٤٦٦/ ٣٢٠٥٠ ، كري وتنظيف الجداول في البصرة ١٩٢٩ -١٩٣٢ ، و٢٥ ، ص٦٥ .

([٥٥]) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية –ديوان ، رقم الملفة ٣٢٠٥٠/٧٧٠٤ ، شؤون الري ، و٢ ، ص٢ .

([٥٦]) د.ك.و ،ملفات وزارة الداخلية –ديوان ، رقم الملفة ٣٢٠٥٠/٩٤٤٧ ، الري والسدود ١٩٢٦-١٩٥٨ ، و١٢٣ ، و١٣٤ .

([٥٧]) المصدر نفسه ، و ١٢٦ ، ص ١٣٧ .

([٥٨]) الثغر ، العدد ٥٥٣٢ في ٨ تشرين الاول ١٩٥٣ .

([٥٩]) الادارة المحلية للواء البصرة مقررات مجلس اللواء العام لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥ ، بغداد ، شركة التايمس للطبع والنشر المحدودة ، ص٩٧.

([٦٠]) متي عقراوي ، المصدر السابق ، ص ١٠٤.

(٦١) د.ك .و ، ملفات وزارة الداخلية – ديوان ، رقم الملفة ٣٢٠٥٠/٧٤٦٦ ، كري وتنظيف الجداول في البصرة ١٩٢٩-١٩٣٢ ، و ٤، ص ٥

(٦٢) مريم عباس حسين ، تحسين علي الخارج من رماد الدولة العثمانية الى العهد الملكي في العراق صفحات من تاريخه العسكري والسياسي ، سوريا ، دار امل الجديدة ، ٢٠٢١، ص ١٧٦.

(٦٣) عبد الوهاب الدباغ ، المصدر السابق ، ص٧١.

(٦٤) د.ك.و ، ملفات وزارة وزارة الداخلية – ديوان ، رقم الملفة ٩٦١٥ / ٣٢٠٥٠ ، تقارير ادارية عن لواء البصرة ١٩٣٣-١٩٣٤ ، و١ ، ص١٠.

(٦٥) عبد الوهاب الدباغ ، المصدر السابق ، ص ٨٤.

(٦٦) عبد الرزاق الهلالي ، نظرات في اصلاح الريف ، ط٢، دار الكشاف للطباعة ، ١٩٥٤، ص١٠٢.

(٦٧) محمد رمضان محمد ، حيدر ستار مشكل ، استعمالات الارض في زراعة النخيل وعلاقته في بعض المتغيرات الريفية في محافظة البصرة ، بحث منشور في مجلة ابحاث البصرة للعلوم الانسانية ، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة البصرة ، مج ٤٢ ، العدد ٢ ، ٢٠١٧ ، ص ٢٦٩ .

(٦٨) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية –ديوان ، رقم الملفة ٢٠١٨ / ٣٢٠٥٠ ، اعادة تنظيم دائرة البيطرة ١٩٢٢-١٩٢٦ ، و٣ ، ص٩.

(٦٩) الثغر ، العدد ٢٨٣في ١٣ شباط ١٩٣٤ .

(٧٠) ياسين طه ياسين الهارون ، المصدر السابق ، ص ٤٩-٥٠.

(٧١) الادارة المحلية ، المصدر السابق، ص ٥٢.

(٧٢) الثغر ، العدد ٦١٤٣ في ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٦.

(٧٣) الادارة المحلية ، المصدر السابق ، ص ٦٨-٦٩.

(٧٤) المصدر نفسه ، ص٥٩.

(٧٥) المصدر نفسه ، ص٥٩.

قائمة المصادر

اولاً : الوثائق غير منشورة

(أ) **ملفات وزارة الداخلية** :

١- د. ك.و ، ملفات وزارة الداخلية – ديوان ، رقم الملفة ٧٣١٠ / ٣٢٠٥٠ ، تقارير ادارية ١٩٢٨-١٩٣٠، الزراعة في لواء البصرة ، و ١٢ ، ص ٧.

٢- د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية –ديوان ، رقم الملفة ٤٤١٧/ ٣٢٠٥٠، تقارير متفرقة عن لواء البصرة ١٩٣٤٠١٩٣٥ ، و ١.

٣- د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية –ديوان ، رقم الملفة ٩٤٤٧/ ٣٢٠٥٠، الري والسدود ١٩٢٦-١٩٥٨، و ٢٧٣.

٤- د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية –ديوان ، رقم الملفة ٣٢٠٥٠/٢٨١٩ ، تقارير التفتيش الاداري في لواء البصرة ١٩٢٩ ، و١.

٥- د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية –ديوان ، رقم الملفة ٣٢٠٥٠/٧٤٦٦، كري وتنظيف الجداول في البصرة ١٩٢٩-١٩٣٢، و٢٥.

٦- د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية –ديوان ، رقم الملفة ٣٢٠٥٠/٩٤٤٧ ، الري والسدود ١٩٢٦-١٩٥٨ ، و٢٢٨ ،.
٧- د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية –ديوان ، رقم الملفة ٧٤٦٦/ ٣٢٠٥٠ ، كري وتنظيف الجداول في البصرة ١٩٢٩ -١٩٣٢ ، و٢٥.
٨- د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية –ديوان ، رقم الملفة ٣٢٠٥٠/٧٧٠٤ ، شؤون الري ، و٢ ، .
٩- د.ك.و ،ملفات وزارة الداخلية –ديوان ، رقم الملفة ٣٢٠٥٠/٩٤٤٧ ، الري والسدود ١٩٢٦-١٩٥٨ ، و١٢٣ ، و١٣٤ .
١٠- -د.ك .و ، ملفات وزارة الداخلية – ديوان ، رقم الملفة ٣٢٠٥٠/٧٤٦٦ ، كري وتنظيف الجداول في البصرة ١٩٢٩-١٩٣٢ ، و ٤.
١١- د.ك.و ، ملفات وزارة وزارة الداخلية – ديوان ، رقم الملفة ٩٦١٥ / ٣٢٠٥٠ ، تقارير ادارية عن لواء البصرة ١٩٣٣-١٩٣٤ ، و١.
١٢- د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية –ديوان ، رقم الملفة ٢٠١٨ / ٣٢٠٥٠ ، اعادة تنظيم دائرة البيطرة ١٩٢٢-١٩٢٦ ، و٣.

(ب)ملفات وزارة الزراعة:

١- د.ك.و ، ملفات وزارة الزراعة ، رقم الملفة ٤٠٢٣ / ١٢١ ، غرفة الزراعة في لواء البصرة ١٩٢٤-١٩٢٥ ، و١٢.

ثانياً: الوثائق المنشورة :

١- المصرف الزراعي العراقي ، التقرير السنوي عن اعمال المصرف الزراعي الصناعي لسنة ١٩٣٦-١٩٣٧ ، تصنيف (٢) ، بغداد ، مطبعة الحكومة ، ١٩٣٨.
٢- المصرف الزراعي العراقي ، التقرير السنوي الخامس عن اعمال المصرف الزراعي الصناعي لسنة ١٩٤٠-١٩٤١ ، بغداد ، مطبعة الحكومة، ١٩٤١.
٣- المصرف الزراعي العراقي ، التقرير السنوي الثاني عشر عن اعمال المصرف الزراعي العراقي لسنة ١٩٤٧-١٩٤٨، تصنيف (٦)، بغداد، مطبعة الحكومة.
٤- المصرف الزراعي العراقي ، التقرير السنوي التاسع عشر عن اعمال المصرف الزراعي العراقي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥ المالية ، تصنيف(٩) ، بغداد ، شركة الرابطة للطباعة والنشر المحدودة ، ١٩٥٦ ،
٥- وزارة الزراعة ، التقرير السنوي لمديرية امور الزراعة ١٩٣٤-١٩٣٥ ، تسلسل(٤) ، بغداد ، مطبعة الحكومة ، ١٩٣٦.
٦- الادارة المحلية للواء البصرة مقررات مجلس اللواء العام لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥ ، بغداد ، شركة التايمس للطبع والنشر المحدودة.

ثالثاً/ الرسائل والاطاريح العلمية:

١- ادورد عبد العظيم عنبر الحميري ، وزارة الاقتصاد العراقية (١٩٣٩-١٩٥٨) دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، ٢٠١٧.
٢- حيدر فاروق سلمان ، ضياء جعفر ودوره السياسي و الاقتصادي ١٩٥٨- ١٩٩٠، رسالة ماجستير، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٤.
٣- صابرين كريم مناتي ، الاثار الاقتصادية والاجتماعية لفيضانات دجلة والفرات ١٩٢٣-١٩٥٤ (دراسة تاريخية) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٣.

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٢ – المجلد ٤٨ – حزيران لسنة ٢٠٢٣

٤- طه ياسين طه الهارون ، البصرة دراسة في الاحوال الاقتصادية والسياسية بين عامي ١٩٣٢-١٩٣٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ١٩٩٠.
٥- لبنى رياض عبد المجيد المنصور ، ابو الخصيب (١٩٢١-١٩٥٨) "دراسة تاريخية في الاوضاع الاقتصادية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٥.

رابعاً/ الكتب العربية والمعربة:

١- امين لطفي ، دليل البصرة ، بصرة ، مطبعة جريدة الخبر، ١٩٥٤ ،
٢- الهام محمود كاظم ، تاريخ البصرة في العهد العثماني (١٨٠٣-١٨٦٩) ، بغداد ، الميزان للطباعة ، ٢٠١٤.
٣- الياهو – دنكور ، دليل العراق الرسمي لسنة ١٩٣٦ ، بيروت ، مكتبة الحضارات ، د.ت .
٤- جعفر الخليلي ، التمور قديماً وحديثاً بحث شامل عن النخيل والتمور العراقية من اول نشأتها الى اخر مراحل استهلاكها ، بغداد ، مطبعة المعارف ، ١٩٥٦.
٥- جعفر خياط ، القرية العراقية دراسة في احوالها واصلاحها ، ١٩٥٠.
٦- جعفر عبد الدائم المنصور ، التاريخ الصحي لمدينة البصرة اواخر العهد العثماني حتى عام ١٩٣٩ ، لبنان ، دار الفيحاء للطباعة والنشر ، ٢٠١٧ .
٧- ستيفن همسلي لونكريك ، العراق الحديث ١٩٠٠-١٩٥٠ ، ج١ ، ترجمة : سليم طه التكريتي ، بغداد دار الفجر للنشر والتوزيع ، ١٩٨٨.
٨- سهيل صبحي سلمان، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٤٥-١٩٥٨ ، بغداد ، المكتبة الوطنية ، ٢٠٠٩
٩- صلاح الدين الناهي ، مقدمة في الاقطاع ونظام الاراضي في العراق ، بغداد ، دار المعرفة ، ١٩٥٥
١٠- عباس اسماعيل الصباغ ، تاريخ العلاقات العثمانية –الايرانية ، الحرب والسلم بين العثمانين والصفويين ، لبنان ، دار النفائس ، ١٩٩٩.
١٠-عبد الوهاب الدباغ ، النخيل والتمور في العراق ، تحليل جغرافي لزراعة النخيل وانتاج التمور وصناعتها وتجارتها ، بغداد ، مطبعة الامة ، ١٩٥٦.

١١- عبد اللة رمضان ال عيادة الرفاعي ، الاعمال الكاملة لتاريخ البصرة من تمصيرها الى العصر الحديث ، ج ٢، بغداد ، مطبعه الرفاه.
١٢-عبد الرزاق الهلالي ، نظرات في اصلاح الريف ، ط٢، بيروت ، دار الكشاف للطباعة ، ١٩٥٤.
١٣- كاظم السماك ، التعاونيات في العراق ، بغداد ، مطبعة اسد، ١٩٦٦،
١٤-لطفي جعفر ، الملك غازي ودوره في المجالين الداخلي والخارجي ١٩٣٣٠١٩٣٩، بغداد ، مطبعة سومر ، ١٩٨٧.
١٥-مريم عباس حسين ، تحسين علي الخارج من رماد الدولة العثمانية الى العهد الملكي في العراق صفحات من تاريخه العسكري والسياسي ، سوريا ، دار امل الجديدة ، ٢٠٢١.
١٦-متي عقراوي ، تاريخ العراق الحديث ، بغداد ، ١٩٣٦.

خامساً / الدوريات :

(أ) الصحف:

١- صحيفة الثغر

- العدد ٨٧ في ٢٢ حزيران ١٩٣٣
- لعدد ٢٨٣في ١٣ شباط ١٩٣٤
- العدد ٨٣ في ٢٣ نيسان ١٩٣٥.
- العدد ٨٩٦ في ١٧ شباط ١٩٣٨
- العدد ٢٢٠٢ في ٢ كانون الاول ١٩٤٥ .
- العدد ٤٦٧٦ في ١٨ تشرين الثاني ١٩٥٠
- العدد ٥٥٣٢ في ٨ تشرين الاول ١٩٥٣ .
- العدد ٥٦١٧ في ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٤
- العدد ٦١٤٣ في ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٦.

٢- صحيفة البلاد

- العدد ١٠٧٤ في ٢٠ كانون الثاني ١٩٣٨.

٣- صحيفة الزمان

- العدد ٢٢٤ ، ٥ حزيران ١٩٣٨.

٤- صحيفة الشرق الاوسط

- العدد ١١٣٤٨ ، ٢٣ كانون الاول ٢٠٠٩

سادساً / البحوث المنشورة:

١- محمد رمضان محمد ، حيدر ستار مشكل ، استعمالات الارض في زراعة النخيل وعلاقته في بعض المتغيرات الريفية في محافظة البصرة ، بحث منشور في مجلة ابحاث البصرة للعلوم الانسانية ، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة البصرة ، مج ٤٢ ، العدد ٢ ، ٢٠١٧.

العدد ٢ – المجلد ٤٨ – حزيران لسنة ٢٠٢٣

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية